تجربة الخدمة الاجتماعية المدرسية في إقليم كردستان العراق
التحديات والمنطلقات

أ.م.د. مهدي عباس قادر
mahdi.qadir@su.edu.krd
جامعة صلاح الدين/ أربيل ـ كلية التربية

تأريخ أستلام البحث: ٢٠٢٤/٤/١٥ **تأريخ موافقة النشر: ٢٠٢٤/٤/١٥**

مستخلص البحث

البحث الحالي عن (تجربة الخدمة الاجتماعية المدرسية في اقليم كردستان العراق/التحديات والمنطلقات) تناول هذا البحث دراسة تجربة الخدمة الاجتماعية المدرسية في إقليم كردستان العراق، كون هذه التجربة تعد من التجارب الحديثة نسبياً من حيث التطبيق في مدارس إقليم كوردستان/ العراق، وكما هو معلوم فأن أي تجربة خدمية أو مهنية تواجه تحديات وصعوبات متعددة مشكلة البحث الحالي تتمحور حول التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في اقليم كردستان العراق، لفهم طبيعة تحديات الخدمة الاجتماعية المدرسية، من اجل وضع الحلول والمعالجات لهذه التحديات للنهوض بواقع الخدمة الاجتماعية المدرسية في الاقليم، للإفادة من هذه التجربة، وتحاول هذا البحث تسليط الضوء على ماهية الخدمة الاجتماعية نحوٍ عام والخدمة الاجتماعية المدرسية نحوٍ خاص، وما هي أهم التحديات التي تقابلها، فضلاً عن بيان تطبيقاتها وبرامجها وسياسات حكومة إقليم كوردستان العراق عن طريق محاولة الاجابة عن السؤال الرئيس وهو:

- ما ابرز التحديات التي تواجه تجربة الخدمة الاجتماعية المدرسية في مدارس إقليم كوردستان ؟

وتهدف البحث الى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية المدرسية في مدارس إقليم كوردستان العراق. وذلك من خلال التعرف على السياسات التربوية وبرامج الخدمة الاجتماعية المطبقة في المؤسسات التربوية في إقليم كوردستان العراق، والتعرف على وجهات نظر العاملين ببرامج الخدمة الاجتماعية في المؤسسات التربوية واهم المعوقات التي تحد من فاعليتها وتحول دون تحقيق أهدافها، فضلا عن مساعدة راسمي السياسات ومتخذي القرار في المجال التربوي في وضع سياسات اجتماعية وتربوية لتحقيق الاهداف التربوية المنشودة، كنقطة الانطلاق للنهوض بواقع الخدمة الاجتماعية المدرسية في إقليم كوردستان العراق.

الكلمات المفتاحية : (الخدمة الاجتماعية ، الخدمة الاجتماعية المدرسية، التحديات)

. كما ان البحث خرج بمجموعة من النتائج والتوصيات منها:

1- توصلت الدراسة إلى إنَّ دور الخدمة الاجتماعية في المدارس ليست دوراً أساسياً للعملية التربوية وإنما هي تؤدي دوراً تكميلياً لهذه العملية.

2- عدم وجود القاعات للقيام بالنشاطات الخاصة بالعمل الاجتماعي والارشاد الاجتماعي في بعض من المدارس، يعتقد الباحث ان ذلك يؤثر سلباً في أداء الاخصائي الاجتماعي عمله المهني وبالنتيجة لم تحقق الاهداف التربوية والاجتماعية التي تعمل المدارس من أجلها للطلبة.

3- تبين من خلال هذه الدراسة أنَّ هناك الخلط بين مهام الأخصائي الاجتماعي والمرشد التربوي يحول دون أداء الأخصائي الاجتماعي لمهامه في المدرسة. ونستنتج من ذلك أن الخلط بين مهام الأخصائي الاجتماعي والمرشد التربوي يعيق عمله إذ إن لكل واحد واجباته التي يمكن القيام بها في المدرسة.

4- أنّ البرامج المقدمة للطلبة من الأخصائي الاجتماعي داخل المدرسة، هي كالآتي: (البرامج الاجتماعية) و(البرامج الثقافية) و(البرامج الترفيهية) و(البرامج الرياضية) و(البرامج الفنية).

5- هناك بعض من الأخصائيين الاجتماعيين لا يتواصلون مع البيئة الخارجية. ويعزون سبب عدم تواصلهم لعدم استجابة وقلة وعي أسر الطلبة والمجتمع المحلي بأهمية الخدمة الاجتماعية المدرسية وعمل الاخصائي الاجتماعي من جانب وقلة توفر الدعم المادي لتلك النشاطات من جانب الاخر بحسب إجابات أغلبية المبحوثين الذين ليس لديهم التواصل مع البيئة الخارجية.

6- وجود علاقة مهنية بين الأخصائي الاجتماعي وإدارة المدرسة، على وفق إجابات المبحوثين التي تبين أن غالبية الباحثين الاجتماعيين كانت لديهم علاقة جيدة مع إدارة المدرسة وبعض منهم كان علاقتهم متوسطة مع إدارة المدرسة، لكن النسبة الضئيلة ممن هم علاقتهم غير جيدة مع إدارات المدارس.

7- فيما يتعلق بكفاية الأعداد العلمي والمهني للأخصائي الاجتماعي لممارسة عملهم في المدرسة، فتبين ومن خلال الدراسة بأنه مستوى غير كافٍ. إذ تبين بأن الأغلبية يشكون من إعدادهم المهني والعلمي.

التوصيات:

1. التأكيد على أهمية اعتماد استراتيجية تنموية مرنة خاصة بالخدمة الاجتماعية المدرسية ومجالاتها في إقليم كوردستان، يتم من خلالها العمل على تفعيل دور الخدمة الاجتماعية المدرسية.
2. التأكيد على أهمية التكامل في الأدوار التنموية بين الاسرة والمدرسة بتعزيز آفاق التعاون بين الأسرة والأخصائي الاجتماعي بالمدرسة.
3. تحديث وتدعيم دليل الممارسة المهنية لعمل ونشاط الأخصائي الاجتماعي في المدارس وتوحيده في دوائر وقطاعات ومديريات التربية والتعليم بهدف تنسيق الجهود وتوحيدها

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية، الخدمة الاجتماعية المدرسية، التحديات.

المبحث الاول: عناصر البحث

اولاً: مشكلة البحث:

في ظل عالم متغير وسريع التطورات ازداد الاهتمام بأمور التربية والتعليم ولاسيما في السنوات الأخيرة، وذلك لانخفاض مستوى التعليم وقصوره عن أداء مهماته، وتعالت أصوات التشكي منه بسبب ضعف قدرته على الوفاء بمتطلبات المجتمع واحتياجاته، وعلى الرغم من كثرة الاهتمام وكثافة الجهود التي تبذلها المجتمعات والحكومات لتطوير التربية والتعليم والنهوض بواقعها, غير أن النظم التعليمية تواجه تحديات جمة، وهذا ما يتطلب من قيادات الأنظمة التربوية في المؤسسات التعليمية أن

تكون على قدر المسؤولية في التكيف وتفعيل والاهتمام بالعمل الاجتماعي في المدارس، وذلك لأن المهمة الرئيسة للنظام التربوي هي بناء انسان قادر على الاسهام الفاعل في بناء مجتمعه وتقدمه ككل.

لقد خطى إقليم كوردستان خطوات عملية في مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية نظراً لاستقرار الأوضاع والخطط التنموية التي استهدفت مؤسسات الاقليم جميعها، فكان نصيب المدارس كبيراً في مجال العمران والتعيين، والتمكين وبناء القدرات. وعلى الرغم من هذه الخطوات التنموية، إلا أنه توجد ثمة تحديات تواجه فرص التمكين في هذا المجال.

ولذلك فأن مشكلة البحث الحالي تتمحور حول التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في اقليم كردستان العراق، لفهم لطبيعة تحديات الخدمة الاجتماعية المدرسية، من اجل وضع الحلول والمعالجات لهذه التحديات للنهوض بواقع الخدمة الاجتماعية المدرسية في الاقليم، للإفادة من هذه التجربة، وصولاً الى تعميم هذه التجربة وتلافي السلبيات في باقي المديريات العامة للتربية في العراق.

ثانياً: أهمية البحث:

يمكن القول ان أهمية البحث الحالي تكمن في الآتي:

1. ان البحث الحالي يمكن أن يضيف قيمة معرفية جديدة تثري المرجعيات النظرية وتوفر رؤية أعمق لأهم تحديات تجربة الخدمة الاجتماعية المدرسية في مدارس إقليم كوردستان العراق.
2. إمكانية توفير رؤى واتجاهات معاصرة للتنمية في مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية عن طريق الكشف عن التحديات وتشخيص أنواعها.
3. عرض التوجهات والتحديات والمقترحات العملية اليت يمكن أن تسهم في تعزيز هذا مسار الخدمة الاجتماعية المدرسية، وايجاد حلول وعلاجات للمشكلات التي تواجهه.

ثالثاً: الهدف من البحث:

يسعى البحث الحالي الى تحقيق هدف رئيس هو التعرف على تحديات الخدمة الاجتماعية المدرسية وتطبيقاتها لما لها من اهمية تتعلق بتحقيق الاهداف التربوية والتنموية في اقليم كردستان العراق.

رابعاً: المفاهيم والمصطلحات العلمية:

1. **التحديات Challenges :**

تحديات لغة: تعني جمع تَحَدّ، مصدرها تَحَدَّي.

تَحَدَّي (فعل): تَحَدَّ، تَحَدّياً، تَحَدَّي المخاطر لِيَصل إِلَى هَدَفِه: واجَهَهَّا وَتَغَلَّبَ عَلَيْهَا.

تَحَدَّي (اسم): وَاجَهَ خَصْمَهُ بالَّتحَدي: بِدَعْوتَـهِ إِلَـى التَّبـاري. لَـم يَكُـنْ أَمَامـهُ إِلاَّ تَحَـدِّي الْمَخـاطِرِ: مُواجَهَتُهَـا، مُجابَهَتُهَـا. تَحـدَّي الشيء: حَداه، و-فلاناً: باره ونازعه في الغَلَبةِ.(الحمصي وقناوي،2015،ص67).

اما اصطلاحاً/ فهي مجموعة من العوامل البيئية والاقتصادية والفنية والمؤسسية التي تؤدي دوراً سلبياً في الوقوف بوجه المسيرة التنموية.(المعيني،1982،ص3).

كما تعرف بأنها تلك العقبات التي تتمثل بعدم توافر الملاكات المؤهلة وضعف القاعدة الإحصائية التي تعكس البيانات المطلوبة فضلاً عن أحادية أسلوب الإنتاج وغياب الخطة القومية الشاملة.(محي الدين،1975، ص271).

مما تقدم نستطيع ان نشتق التعريف الاجرائي للتحديات بأنه:-

كل تطور أو متغير أو مشكلة أو صعوبة ما يعرقل ويسبب عوقاً ومانعاً ومؤثراً وتحدياً إتجاه عملية الخدمة الاجتماعية المدرسية والبرامج والقضايا الاجتماعية التي تحدد توجه عملية الخدمة الاجتماعية وسلوك الاخصائيين والعاملين في مجال العمل الاجتماعي لمؤسسات التربية في مدينة أربيل في إقليم كوردستان العراق.

2. المؤسسة التربوية: The Educational Institution:

والمؤسسة التربوية هي: (تركيب أو نظام مرتب للعلاقات الاجتماعية المتبادلة التي تهدف إلى نقل المعارف والمفاهيم والمهارات في أشخاص يمتلكونها وإيصالها إلى أشخاص آخرين هم بحاجة إليها عن طريق خبرات تعليمية منظمة)(الفلاحي وحسن،1993،ص200).

و تعرف أيضاً بأنها: (مجموعة الأحكام والقواعد المحددة للسلوك والعلاقات التربوية التي تأخذ مكانها في رياض الأطفال والمدارس والمعاهد والكليات والجامعات، كما أنها تهتم بدراسة أصول المنظمات التربوية وأسباب وجودها ونموها والمراحل التطورية التاريخية التي مرت بها، وتصنفها حسب أغراضها وأحجامها وطرق الانتماء لها)(الحسن وآخرون، 2005،ص224).

ان تعريفنا الإجرائي، للمؤسسة التربوية:

هي هيكل نظامي وإداري، تعمل على وفق مجموعة الأحكام والقواعد المحددة للسلوك الإنساني. ولاسيما الناشئة عن طريق النظم والتشريعات الإدارية الخاصة بها. فضلا عن إدارته العلاقات الاجتماعية والتربوية والتفاعلية داخل مجتمع المؤسسة، المتمثل بالتنظيمات التي يطلق عليها الإدارة المدرسية والهيأة التدريسية ووحدة الإشراف (التربوى والاختصاصي) والإرشاد والتوجيه الاجتماعي والتربوي، وأخيراً التنظيمات الطلابية فيها.

3. الأخصائي الاجتماعي Social Worker :

الأخصائي (ألاختصاصي) لغةً :(خصص: خصه بالشيء يخصه خصاً وخصوصاً وخصوصية واختصه: افرده به دون غيره ويقال: اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد به)(ابن منظور،2018،ص24).

اما اصطلاحاً: فالأخصائي الاجتماعي (شخص له خصائصه ومميزاته وذو رغبة في التعامل مع الأفراد أصحاب المشاكل وله رسالة إنسانية ودوراً نبيلاً في مساعدة الأفراد . ويكون ممن يتحملون مسؤولية العمل الاجتماعي بروح الصبر وملتزماً بقواعد العفة والنزاهة والإخلاص نحو أصحاب المشكلات)(عريم، 1968،ص55-56).

وتعريفنا الإجرائي للأخصائي الاجتماعي هو (الشخص الذي يتميز بسلوك وخصائص إنسانية , وخلفية مهنية علمية وعملية لاكتشاف المشاكل التي تعترض الطلاب في المؤسسة التربوية والسعي لمعالجتها, متحلياً بالنزاهة والأمانة والسرية نحو الطلاب الذين لديهم مشكلات معينة للوصول بهم إلى الرفاهية التي يسعون إليها والمتمثلة بالنجاح والتعلم والتطور العلمي, ودعم علاقاتهم كأفراد وجماعات أو أعضاء في المجتمع) .

4. الخدمة الاجتماعية المدرسية:School Social Work

تعرف الخدمة الاجتماعية المدرسية بأنها (مجموعة المجهودات والخدمات والبرامج التي يهيئها أخصائيون اجتماعيون لتلاميذ وطلبة المدارس ومعاهد التعليم على اختلاف مستوياتهم بقصد تحقيق أهداف التربية الحديثة، أي تنمية شخصيات الطلاب الى أقصى حد مستطاع ومساعدتهم على الاستفادة من الفرص والخبرات المدرسية الى أقصى حد تسمح به قدراتهم واستعداداتهم المختلفة).(إبراهيم، 2011، ص43).

وهذا يعني أن الخدمة الاجتماعية المدرسية تسعى الى تحقيق الأداء الأقصى لتحقيق الهدف المنشود عن طريق إعانة الطلبة والتلاميذ على تجاوز مشكلات داخل المدرسة وخارجها عن طريق تذليل العقبات داخل بيئة المجتمع المدرسي.

التعريف الإجرائي للخدمة الاجتماعية المدرسية، بأنها:

(مجموعة من الجهود والبرامج والخدمات العلمية والمهنية، ويقوم بأدائها أخصائيون اجتماعيون، أعدوا إعداداً علمياً ومهنياً في مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية، لغرض مساعدة الطلبة في مدارس إقليم كوردستان العراق في مواجهة مشكلاتهم العلمية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية فضلاً عن مساعدة الادارة المدرسية ووحدة الاشراف و راسمي السياسات التربوية. وذلك لتحقيق أهداف المدرسة التربوية والتعليمية والتنموية من خلال تنسيق العلاقات بين الطلبة والمدرسين، وأسر التلاميذ).

المبحث الثاني:التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية المدرسية:

يتضمن هذا المبحث عرض التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية المدرسية وهي كالاتي:

1- التحديات التشريعية في الخدمة الاجتماعية المدرسية.

لقد بدأت العلاقة الوثيقة بين الخدمة الاجتماعية والتشريعات في المراحل الأولى بسبب الارهاصات الباكرة لنشأة الخدمة الاجتماعية خلال العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي، حيث تذكر أدبيات وكلاسيكيات الخدمة الاجتماعية أن أحد العوامل المهمة والظروف المجتمعية التي هيئت المناخ لنشأة الخدمة الاجتماعية وظهورها تمثل في فشل تشريعات مواجهة الفقر: فلقد فشلت التشريعات المتوالية لمواجهة مشكلات الفقر منذ صدور الفقر سنة(1601) م بإنجلترا (المملكة المتحدة)، وما تبعه من تشريعات في الاتجاه نفسه، وذلك لقيامها على أسس غير علمية، إذ كانت تقرر مسؤولية الفرد المطلقة عما وصل إليه مصيره، وأنه بالردع والمهانة والسجن والإذلال يمكن القضاء على ظاهرة الفقر والتسول، وهذا يدل على ان التشريعات الاجتماعية آنذاك كانت تتعامل مع مشكلة الفقر والفقراء بطريقة لا إنسانية حيث يعامل الفقراء على انهم مجرمون وليسوا ضحايا، ويمكن لنا أن نوضح طبيعة العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتشريعات والقوانين على أنها تتضمن(بشير، http//www.myportail.com)

1- العمل على إعداد الاخصائي الاجتماعي: بحيث يكون ملماً بالقوانين والتشريعات السائدة في المجتمع الذي يمارس المهنة من خلاله على نحو عام والتشريعات الاجتماعية باعتبارها وثيقة الصلة بعمله المهني على نحو خاص وتعريف التشريعات الاجتماعية بأنها: هي مجموعة من النظم واللوائح والقوانين التي تؤدي الى تحديد واجبات وحقوق الأفراد والجماعات في المجتمع من العادات والتقاليد، والاعراف، والدين، والقيم السائدة في ذلك المجتمع. مثل قوانين العلم، والتأمينات الاجتماعية، والأحوال الشخصية، والضمان الاجتماعي...الخ.
2- ومن خلال عمل الاخصائي الاجتماعي، وباعتبار مهنة الخدمة الاجتماعية هي مهنة صانعة السياسة فان الاخصائي الاجتماعي يمكنه أن يشارك في اقتراح أو تعديل التشريعات الاجتماعية القائمة في المجتمع لتصبح أكثر ملائمة للاستجابة لاحتياجات المواطنين والتعامل مع مشكلاتهم، وفي هذا الاطار يشير تعريف (باركر- Barker) (بشير، http//www.myportail.com) الى الخدمة الاجتماعية التي تشتمل على تطبيقات مهنية، وترتكز على مجموعة من القيم والمبادئ والمهارات لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف ومن بينها: الاشتراك في العمليات التشريعية ذات العلاقة.
3- الاسهام في نشر الوعي القانوني والتشريعي بين المواطنين.

4- يحتاج الاخصائي الاجتماعي الذي يعمل في مجالات الممارسة المهنية المتباينة أن يكون ملماً بالتشريعات والقوانين المرتبطة والمنظمة لهذا الميدان: مثل المؤسسات الأمنية، ومحاكم الأسرة ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، ورعاية الطفولة والاسرة والمرأة، ورعاية العمال، ورعاية الاحداث، .. وغيرها من المجالات. ولقد كان المدخل الاصلاحي للخدمة الاجتماعية الذي يهتم بتغيير النظم والسياسات والتشريعات القائمة موجوداً بدرجة أو بأخرى في تاريخ الخدمة الاجتماعية وإن لم تكتب له السيادة، وقد ارتبط مدى بروزه بنظرة المجتمع الى نظمه الاجتماعية، فأكتسب قوة دافعة كبيرة في أزمات الكساد المالي والحروب العالمية، حيث بدأ التشكك في قدرة النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على إشباع حاجات الناس تلقائياً، ومن هنا بدأت المطالبة بالتغيير الاجتماعي الواسع النطاق، الذي يتم على مستوى النظم الاجتماعية نفسها بدلاً من الاقتصار على مستوى الأفراد والجماعات، وهذا هو الإتجاه الحديث في المهنة الاجتماعية، حيث بدأ أعداد أكبر وأكبر من الاخصائيين الاجتماعيين في الاهتمام بالمسائل المتصلة بالسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي- فضلاً عن الاهتمامات الفردية التقليدية التي لا زالت لها الغلبة سواء أكانت فيما يتصل بأعداد الطلاب أم بمكان خدمة الفرد في المناهج أم في الممارسة.

وقد ارتبط التشريع الاجتماعي الحكومي بجوانب عديدة في حياة المجتمع ولاسيما فيما يتعلق بمجالات وميادين:(المساعدة والإغاثة، والضمان والتأمين الاجتماعي وعلاقات العمل، وغيرها من الجوانب، وبما يعكس الاهمية السياسية الكبيرة، ومدى الفهم والنظر، واليوم يتاح لهيئات الرعاية العامة والخاصة المشاركة في نقد وإدراك وفهم والتحقيق الواسع لأهمية التشريع الاجتماعي. بل هناك منظمات قومية وهيئات للرعاية لها دور رئيس ومباشر وغير مباشر في التشريع الاجتماعي، ويأتي الدور بفضل الحكومات في إطار النظم الديمقراطية، التي تؤمن بحيوية الهيئات الاجتماعية في مجالات المساعدة والتنمية، وارتباطها بالواقع المعاش ومتطلباته وضغوطه. ومن ثم في ظل التشريع الذي ينظم أعمال هذه الهيئات، فأنه في الوقت نفسه يمكنها من الحركة تجاه العمل الفعال في مجال التشريع، فضلاً عن التغير الاجتماعي السريع، وما ينطوي عليه من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وما يستلزم لمقابلة مشكلاته من تدابير واجراءات تأخذ صورة المشروعات والبرامج والأنشطة التنموية والوقائية والعلاجية. (فهمي، 2007،ص27-28) إذ إنُه وكما نعلم أن كل عملية تغيير اجتماعي في مستويات عيشهم، يتطلب جهود دعم وإسناد اضافية توفرها الخدمة الاجتماعية كونها مهنة واختصاص لمساعدة الناس على التخفيف من أثر تلك المشكلات وضغوطاتها.

وهناك علاقة اخرى بين التشريعات الاجتماعية والخدمة الاجتماعية يمكن درجها على النحو الآتي (فرحات، 1990،ص291)**:**

1- دراسة الآثار الاجتماعية الفعلية للأنظمة والمبادئ القانونية، أي التركيز على دراسة ما يحدثه القانون فعلاً، بدلاً من التركيز على مضمونه المجرد.
2- إجراء دراسات اجتماعية الى جانب الدراسات القانونية عند إعداد التشريعات واعتبار القانون نظاماً اجتماعياً يمكن تحسينه عن طريق البحث العلمي.
3- إجراء دراسات عن كيفية جعل القوانين أكثر فاعلية مع التركيز على الاغراض الاجتماعية التي يخدمها القانون بدلاً من التركيز على الجزاء في حد ذاته.
4- دراسة التاريخ الاجتماعي أي دراسة الآثار الاجتماعية للمبادئ القانونية في الماضي وكيف حدثت وتطورت.
5- دراسة القانون بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس بوصفه قوالب جامدة.

نستنتج مما سبق أن العلاقة بين التشريعات الاجتماعية ومهنة الخدمة الاجتماعية تتمثل بإسهام في تدعيم الأساس المعرفي للأخصائي الاجتماعي بمختلف ميادين الممارسة المهنية، سواء أكانت على مستوى الفرد أم الجماعة أم المجتمع. ويمكن أن نشير إجمالاً الى الدور الأساس للتشريعات في مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال تحديد الحقوق والواجبات والالتزامات وضوابط العمل ومحدداته وقيوده وآثاره، سواء أكانت ما يتعلق بالإخصائي الاجتماعي أو ببيئة العمل (المدرسة أو المحاكم أو دور الرعاية .. وغيرها من مجالات الخدمة الاجتماعية). ونظراً لأهمية التشريعات الاجتماعية فهي تعد المقررات الدراسية في كثير من اقسام علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في الجامعات. فضلاً عما تقدم يمكننا ان نستدل من خلاله على أهمية علم الاجتماع القانوني للدارسين في حقل الخدمة الاجتماعية ولاسيما ان ذلك الحقل يدرس القانون بوصفه نظاماً اجتماعياً قائماً ومؤثراً وفعّالاً، وهنا هو عين التحدي حيث أن هنالك تشريعات مشتركة بين حكومة المركز وحكومة الاقليم وهنالك قوانين خاصة لا تصلح للتطبيق في مدارس الاقليم. مثال على ذلك ظاهرة (التبرع) من قبل المنظمات غير الحكومية والجمعيات المختصة في هذا المجال, هناك منظمات كثيرة ومتعاونة مع مدارس الاقليم وبالخصوص مع الطلبة ذي الدخل المحدود في تمكينه لمواصلة الدراسة مثل (منظمة حاجي يحي الخيرية و مؤسسة نانةكةلي .. وغيرهما من المؤسسات أي بمعنى أخر أن قوانين والتعليمات الصادرة من وزارة التربية لإقليم كوردستان العراق تسمح لهم بالتعاون مع إدارة المدارس في توفير تلك المساعدات والنشاطات). ولكى يكون الإخصائي الاجتماعي على وعى بحقوق وواجبات الأفراد في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والتشريعات التي تنظيم العلاقات بين البشر في هذه المجالات. لتلك التشريعات دور مهمم في تدعيم الأساس المعرفي للأخصائي الاجتماعي وتدعيمها بمختلف ميادين الممارسة من حيث تخطيط برامجها ونشاطاتها وتنفيذهما وتحديد حدود عملها ودراية كاملة بحقوق وواجبات الفئات والمؤسسات التي تتعامل معها ضمن مجالات متعددة لمهنة الخدمة الاجتماعية.

2- تحديات سياسية في الخدمة الاجتماعية المدرسية

مهنة الخدمة الاجتماعية تحتاج إلى الإلمام بالقواعد والنظم والقوانين القائمة في المجتمع، والإلمام بالأيديولوجية التي يتبناها المجتمع الذي تعمل فيه، وهو ما يمكن أن تحصل عليه من علم السياسة مثل: مبدأ حق تقرير المصير- determination، والديمقراطية، وأنماط القيادة ونظرياتها (http://www.myportail.com,2020).

وتأسيساً على ذلك فإن العلوم السياسية تزود الخدمة الاجتماعية بالمعلومات عن المؤسسات والمنظمات السياسية، تزودها بمجموعة من الحقائق البيانات عن الظواهر السياسية، ويستفيد منها الأخصائي الاجتماعي في دراسة السلوك السياسي لصالح المجتمع، فضلاً عن دراسة وفهم وكيفية تأثر الايديولوجيات السياسية بمجتمعاتها وتأثر تلك المجتمعات بالأيديولوجيات السياسة، وعمليات التأثير في مراكز صنع واتخاذ القرارات، والعلاقة بين السياسة العامة والسياسة الاجتماعية، كما تستفيد الخدمة الاجتماعية من العلوم السياسية في التعرف على طبيعة حقوق المواطنين وواجباتهم في التعبير عن أنفسهم، والاعتراف بكرامة الإنسان، واستخدم الاسلوب الديمقراطي في العمل والممارسة، والتعرف على فهم العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة، وكذلك على مشكلات سلطة والطاعة والمسؤولية، والحقوق السياسية والمدنية والمساواة، والعدل الاجتماعي، وواجبات الفرد والمجتمع والدولة والعلاقات المتبادلة فيما بينها، والجانب ذلك مشكلات التوفيق بين حق الفرد وتقرير مصيره، وحقوق المجتمع(رسول،2017،ص).

حيث لا يمكن دراسة أو أخذ الواقع التشريعي أو القانوني بوصف قائم ومستقيل بذاته وله الفعالية في المجتمع مثال على ذلك، على مستوى المحافظة الواحدة هناك مديريات تربية سمحت بالاستثمار الخاص مثل منح ساحة المدرسة لمستثمرين يقومون

بتأهيلها لتكون صالحة للاستعمال في المدرسة في مصلحة الطلبة، ويمكن للمستثمر ان يؤجرها مساءً تجي ارباحاً خاصة منها وهكذا، إلا انه قد نجد مدراء قواطع وفي المديريات نفسها لا يتمتعون بهذه التراخيص لإجراء هذه الاستثمارات، هذا مثل بسيط على أهمية وجود القوانين والتشريعات الموحدة لتسهيل عمل الباحث الاجتماعي في المدارس.

وبناءً على ما سبق: فإن مهنة الخدمة الاجتماعية نشأت استجابة لاحتياجات المجتمع، والخدمة الاجتماعية كونها مهنة تتكامل وتتعاون مع المهن الأخرى من أجل المساهمة في زيادة معدل رعاية الإنسان، وذلك من خلال إشباع احتياجاته، والعمل على حل مشكلاته، للارتفاع بمستوى نوعية الحياة والارتقاء بمستوى معيشته بوصفه فرداً أو عضواً في جماعات متنوعة، ومواطناً في المجتمع. إلا أن المجالات الحكومية هي إحدى المجالات الرئيسة التي تتعامل معها مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال البرامج والانشطة الاجتماعية التي تنفذ تلك الانشطة والبرامج من قبل الاخصائي الاجتماعي سواء أكانت في مجال التربية أم مجالات أخرى، وعليه فإنه يكون على الدراية برؤية وسياسة المؤسسة التي تتعامل معها، لأجل مشاركة فعالة في تحقيق الأهداف التربوية والاجتماعية والسياسية في المجتمع المدرسي .

بهذا الشكل يتبين لنا: بأن هناك علاقات جدلية عميقة وجوهرية بين المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية ومؤسسة سياسية، فالمؤسسة السياسية معنية بتحديد أهداف التربية وغاياتها وبتحديد إستراتيجيات العمل المدرسي ومناهجه، لتحقيق أغراض سياسية اجتماعية قريبة أو بعيدة المدى، وغالباً ما ينظر الى المدرسة بوصفها حلقة وسيطة بين العائلة والدولة لتحقيق الغايات الاجتماعية التي حددها المجتمع لنفسه.

فضلاً عن تحديات غياب الرؤية السياسية وفلسفة الدولة وعدم توحيدها بين حكومتي المركز والاقليم، فعندما تقوم حكومة الاقليم بمخاطبات دبلوماسية خارجية قد تصطدم باعتراضات مع فلسفة عمل حكومة المركز كذلك مشكلة التفاهمات المشتركة بينهم فيما يتعلق بأمور التربية والتعليم في ضوء الرؤية العامة لدولة العراق بما فيها الاقليم.

3- التحديات الاقتصادية في الخدمة الاجتماعية المدرسية:

يعد العامل الاقتصادي جوهر تنفيذ برامج السياسة التربوية، ويمثل مصدراً للإنفاق على البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط التي توضع لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال، كما يعد نقص مصادر تمويل البرامج والمشروعات الاجتماعية داخل المدرسة عاملاً من عوامل عدم تحقيق أهداف التربوية والتنموية التي تسعى مؤسسات التربية الى تحقيقها التي وضعت من أجلها. ولاسيما مع الاعتقاد السائد بأن هذه البرامج استهلاك فردي أو جماعي وليست استثماراً، مما يصعب معه المطالبة بتخصيص موارد أوفر لإنجازها ولذلك يلاحظ القصور الواضح في التمويل اللازم للسياسات الاجتماعية ومن ضمنها مجال التعليم في بعض المجتمعات. وان التحديات الاقتصادية في مجال تنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية المدرسية ونشاطاتها في مؤسسات التربية تكون كما يأتي:-

1- قلة الإمكانيات المادية المتاحة للأخصائي الاجتماعي للقيام بمهامه.
2- الافتقار إلى الأجهزة التي تساعد الأخصائي في أداء مهامه مثل: (الحاسوب, أجهزة الاتصال , أجهزة العرض).
3- عدم تخصيص أجور نقل (مخصصات النقل) لزيارة عوائل الطلبة لحل مشاكلهم التي تتعلق بالأسرة و النواقص المادية.
4- عدم توفير مخصصات مالية وتعين الأخصائي الاجتماعي لمساعدة الطلاب، والظروف الاقتصادية الصعبة للأخصائي الاجتماعي التي تؤثر في متابعة للطلاب.
5- قلة الحوافز والمكافآت المقدمة للأخصائي الاجتماعي .

يقول لنا العالم الاقتصادي الانكليزي(آدم سميث) (M. Cherkaoui 1970, P.38) "بأن الرجل المؤهل علمياً يمكن أن يقارن بآلة حديثة فائقة تتميز بتكاليفها الهائلة ولكنها قادرة على الانتاج بطريقة مذهلة تتجاوز حدود نفقات إنتاجها بالآلف" وهذه إشارة

واضحة لأهمية رأس المال البشري ودوره في الدخل الاقتصادي القومي. وهناك دراسات كثيرة تشير الى أهمية التعليم والتربية في رفع مستوى الانتاج ومستوى الدخل على المستوى الفردي كما على المستوى القومي. وفي هذا الخصوص أشار دبودون رايمون ((Rymonde,1974)

إلى هذا الأمر في كتابه الحراك الاجتماعي ويؤكد "ان صورة التعليم بدأت تأخذ مكانها في عقول الناس على أنها عملية توظيف واستثمار وعائدات، وقد بدأ الناس ينظرون الى المدرسة من زاوية العرض والطلب والتوظيف والعائدات".

فضلاً عن أن أدبيات الأمم المتحدة في تقارير التنمية البشرية تشير الى أن أفضل الاستثمارات هما في التربية والتعليم، حيث يعدان جوهر التنمية البشرية، وهذا الاستثمار يحتاج بطبيعة الحال الى مبالغ وتخصيصات مالية لتطوير الواقع التربوي وتنمية البنية التحتية لهذا الحقل الحيوي في المجتمع.

يتبين لنا مما سبق أن نظرة أصحاب رأس المال الى المدرسة تكون نظرة من جوانبها الاقتصادية وهم يعملون على دراسة حركتها وفاعليتها بوصفها مؤسسة إنتاجية تطرح نتاجاً من الشهادات والناس في أسواق العمل. وإن أحد مجالات الخدمة الاجتماعية المدرسية في المدارس هو تنمية المستوى العقلي والمعرفي للطالب من خلال تهيئة الجو الاجتماعي الملائم للطلبة و مساعدتهم في الاعتماد على نفسه لمواجهة المشكلات التي تواجههم في حياتهم التعليمية.

4- تحديات العولمة والثورة المعلوماتية في الخدمة الاجتماعية المدرسية:

إنَّ الخدمة الاجتماعية المدرسية ليست بمعزل عن التطورات العالمية في مجال التطوير في ضوء مجتمع المعرفة والعصر الرقمي وعلى الخصوص في المدارس الثانوية التي تمثل مرحلة تعليمية مهمة ضمن مراحل تعليمية اخرى يضمها نظام تعليمي واحد له فلسفته وأهدافه التي تسعى هذه المرحلة الى تحقيقها في إطار تكاملي، ويجدر بالذكر أن تطوير الاداء هو احد المعايير المهمة التي يؤخذ بها عند الحكم في تقدم الامم ورقيها، كما أن تطوير الأداء يعتمد على مدى كفاءة ممارسته وقدرته على التعامل مع مدخلات النظام التعليمي في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة وعلى وفق متطلبات المجتمع العالمي الجديد. وتعد الخدمة الاجتماعية المدرسية احد العناصر الهامة التي تشكل المنظومة التعليمية وهي محور اساسي في العملية التربوية ووسيلتها الى تحقيق أهدافها المنوطة بها (رفاعي، 2019،ص465).

الجوانب السلبية للعولمة:

في ظل العولمة وآثارها وتداعياتها سوف تواجه الحكومات في الدول النامية– مشكلات حادة- ليس فقط نتيجة الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، وانما نتيجة لديناميكية العولمة نفسها، وعلى رأس تلك المشاكل الفقر والبطالة والتعليم وذلك لم تسارع تلك الدول في توفيق أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة الآثار السلبية للعولمة. فمن آثاره ان البعد الاجتماعي سوف يتعاظم في ظل العولمة وهنا تظهر أهمية التنمية البشرية والمستدامة التي تعتمد على نوعية التنمية وليست حجمها، وفي إتباع سياسة عدالة توزيع الدخول وحماية الفئات المهمشة التي لا يلتفت إليها نظام السوق وتبني برامج هادفة لمعالجة الامية ومستوى المهارات الفنية والصحة الوقائية والتعليم والاسكان والزيادة السكانية والتغيير الذي طرأ على التركيبة السكانية(محمد، د.ت، ص53).

5- التحديات التي تتعلق بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية المدرسية:

أ- معوقات ترجع الى الاعداد المهني للإخصائي الاجتماعي:

الاخصائي الاجتماعي باعتباره الشخص أو المحرك الأساس لتنفيذ عملية الخدمة الاجتماعية المدرسية ويتوقف عليه تحقيق أهداف المهنة في هذا المجال. من الأمور التي تتعلق بقوة شخصية الاخصائي والمستوى العلمي وتفهمه لدوره منها(نصر، 2017،186).

- ضعف الرغبة والميل التلقائي لدى بعض الاخصائيين للمهنة بصفة عامة وفي المجال المدرسي على نحو خاص، مما ينعكس آثاره السيئة في أدائه لعمله وهبوط مستوى هذا الأداء.
- قصور في عملية إعداد بعض الاخصائيين الاجتماعيين أو في تنمية معارفهم ومستوى أدائهم وبالنتيجة عدم متابعتهم وملاحقتهم للتطور المستمر للمهنة بصفة عامة وفي المجال المدرسي خاصة.
- استلام الاخصائي الاجتماعي في المدرسة لأداء بعض الأدوار الإدارية أو الإشرافية غير المهنية ولا تتفق مع تخصصه، وقد يرجع ذلك الى ضعف شخصيتهم.
- اهتمام الاخصائي الاجتماعي والاشراف والتوجيه عليه بالكم والاحصائيات بالنسبة لحالات المشكلات الفردية والأنشطة الجماعية دون الاهتمام بالتعامل المناسب مع هذه الحالات والتعاون في توفير العلاج اللازم لها.
- ضعف قدرة الأخصائي الاجتماعي على التنسيق بين الإدارة والطلاب.
- انعدام التدريب والممارسات الميدانية للأخصائي الاجتماعي قبل الانتساب للمؤسسة التربويةوبعده.
- عدم فهم الاخصائي لشروط المؤسسة وفلسفتها وحدودها ونظمها، والمبالغة والاسراف في استخدام المفاهيم والقيم المهنية(الصديقي،2018،ص81).

ب- معوقات مرتبطة بالتدريب الميداني أو العملي الذي يحصل عليه طلاب الخدمة الاجتماعية:

إن طلاب الخدمة الاجتماعية يحصلون على تدريب ميداني أو عملي ليس على المستوى المطلوب أو غير مطابق لمعايير جودة التدريب الميداني أو العملي، وهذا بدوره يؤدي الى مجموعة خريجين يفتقرون الى الخبرات والمهارات اللازمة لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وفي المجال المدرسي بالطبع.

ج- معوقات مرتبطة بإدارة المدرسة:

منها عدم الفهم الكامل والصحيح من جانب المدرسين والعاملين بالمدارس بحقيقة مهنة الخدمة الاجتماعية المدرسية وفلسفتها وأهميتها وأهدافها وأدوارها، مما يترتب عليه أمور كثيرة معوقة لعمل الاخصائي الاجتماعي المدرسي، منها: عدم توفير مكان مناسب له لممارسة عمله بالشكل المطلوب، عدم توفير الميزانية الكافية لممارسة الأنشطة الاجتماعية المطلوبة منه، تكليفه بمهام ليست تدخل ضمن تخصصه مثل حصر الغياب وبيع السندويشات والبسكويت في مقصف المدرسة، عدم الموافقة له بالقيام بالزيارات المنزلية لأسر التلاميذ والطلاب عندما يتطلب الأمر ذلك، عدم توفير فرص النمو المهني للإخصائي الاجتماعي المدرسي ومنها عدم توفير البرامج التدريبية المناسبة له لتنمية معارفه ومهاراته في هذا المجال، وعدم إتاحة الفرصة للإخصائيين الاجتماعيين من التفرغ للالتحاق بالدراسات العليا.

د- معوقات مرتبطة بالبيئة الاسرية للطالب منها:

عدم وعي أولياء الأمور بالإخصائي الاجتماعي في المدرسة قد يؤدي في كثير من الأحيان الى عدم التعاون بين الأسرة والمدرسة لمواجهة مشكلات الطلاب الدراسية والسلوكية مما قد يعوق حلَّ هذه المشكلات. وايضاً عدم استجابة بعض الأسر

للجهود التي يبذلها الاخصائي الاجتماعي لمساعدة أبنائها وخاصة عندما يتعلق الامر بواجبات يجب أن تقوم بها الأسرة تجاه أبنائها حتى تتم الخطة العلاجية. من جانب، ومن جانب آخر عدم تفرغ أغلبية اولياء أمور الطلبة لمتابعة ابنائهم وما يحدث في المدرسة بسبب الظروف المعيشية أو عدم الوعي الثقافي والتربوي لديهم في تربية أبنائهم وعدم إدراك أهمية المدرسة في تربية الأولاد وتنشئتهما في تلك المرحلة العمرية.

د- معوقات مرتبطة بالعملية التعليمية (اليوم الدراسي):

ومنها: تركيز العملية التعليمية على الوظيفة التعليمية فقط، وإن كان وبأسلوب غير صحيح، حيث التركيز على الحفظ والدرجات والمجموع وليس على تعلم المهارات واكتساب الخبرات وتنمية القدرات، مما أفقد الوظيفة التربوية والاجتماعية الأهمية المرجوة منها. وذلك يؤدي الى افتقاد الاخصائي المدرسي أهميته نظراً لضعف الطلب على الوظيفة الاجتماعية.

ايضاً أصبحت المدارس ولاسيما المدارس الحكومية فارغة تقريباً من التلاميذ والطلاب، نظراً لعدم قيام المدرسين بالعمل المطلوب منهم وتركيزهم على الدروس الخصوصية. مما يتهم في ضعف تنظيم الاخصائي الاجتماعي المدرسي للبرامج والانشطة الطلابية، وفي حالة وجود تلاميذ وطلاب في المدرسة فإن اليوم المدرسي المزدحم بالحصص الدراسية المتوالية لا يوفر أي وقت لممارسة الأنشطة الطلابية اللاصفية.

هـ - معوقات مرتبطة بالملفات والسجلات المطلوبة من الاخصائي الاجتماعي.

ومنها: الاخصائي الاجتماعي المدرسي مكبل بالعديد من السجلات والملفات المطلوب منه عملها والتسجيل بها، مما يعوق عمله المهني في مساعدة التلاميذ والطلاب على التوافق الاجتماعي وعلى إشباع احتياجاتهم الاجتماعية ومواجهة مشكلاتهم الاجتماعية.

ومن السجلات المطلوب عملها بواسطة الاخصائي الاجتماعي المدرسي على سبيل المثال: سجل الحالات الفردية، وسجل متابعة التأخر الدراسي وسجل المواقف الفردية السريعة، وسجل الارشاد والتوجيه الجمعي، وسجل الانشطة المدرسية، وسجل مركز الخدمة العامة، وسجل اجتماعات مجلس الامناء والاباء والمعلمين، وسجل الحفلات، وسجل الندوات، وسجل الرحلات...الخ.

ومن أمثلة الملفات المطلوب عملها بواسطة الاخصائي الاجتماعي المدرسي على سبيل المثال: ملف الشطب، وملف حالات الغياب، وملف الحالات الخاصة، وملف حالات التلاميذ أو الطلاب كبار السن وتكرار الرسوب، وملف الحالات الاقتصادية، وملف الحالات السلوكية (تقويم سلوك التلاميذ او الطلاب وتوجيه)، وملف التواصل مع المنظمات والمؤسسات والجمعيات والشركات القائمة في البيئة المحيطة بالمدرسة. والمشكلة أن التوجيه الاجتماعي والاشراف التربوي على الاخصائي الاجتماعي المدرسي، إذ يركز على مدى قيام الاخصائي بعمل هذه السجلات والملفات. فضلاً عن ذلك فإن هناك تحديات تتعلق بالطالب (العميل) الوحدة التي يتعامل معها الاخصائي الاجتماعي يحاول الباحث التطرق عليه في فقرة (و) في الآتي:

و- معوقات مرتبطة بالطالب (العميل) الوحدة التي يتعامل معها الاخصائي الاجتماعي منها:

- ضعف وعي الطالب وأولياء أمور الطلبة بدور الاخصائي الاجتماعي بالمدرسة وبالتالي يترتب على ذلك ضعف استجابة بعض أسر الطلاب للجهود التي يبذلها الاخصائي الاجتماعي لمساعدة الطلبة.

- اعتقاد بعض الطلاب أن وجودهم مع الاخصائي يعطلهم عن الاستفادة من الدروس، وتتمثل وجهة نظر بعض الطلاب للأخصائي الاجتماعي على أنه يمثل السلطة وأنه سوف ينحاز لوالديه أو لمدرسيه مما يعني عدم وجود قنوات اتصال مباشرة لاستمرار التعاون بين الاخصائي والطالب. وأيضاً يرى العديد من الطلاب ان عدم الاستجابة لبعض الانشطة التي يقوم بها الاخصائي، يرجع لاعتقادهم أنها تعطلهم عن التحصيل الدراسي.
- خشية الطلبة من كشف أسرارهم الشخصية للأخصائي الاجتماعي.
- كشف الطلبة لبعض معاناتهم مع المدرسين سيؤدي إلى عداء المدرسين.
- عدم وعي الطلبة بدور الأخصائي الاجتماعي داخل المدرسة.
- كثرة عدد الطلبة في بعض المدارس يربك عمل الأخصائي الاجتماعي.
- ضعف ثقة بعض الطلبة بالأخصائي الاجتماعي.
- إخفاء الطلبة للأمراض والعاهات التي يعانون منها يعيق الأخصائي الاجتماعي عن حل مشكلاتهم وربما يكون بسبب نظرة المجتمع الدونية اتجاه الطالب المعاق أو ابتعاد الطلاب عنه أو خشية الطالب المريض من ادخاله الى المستشفى وحرمانه من الدارسة.

6- التحديات العلمية والمجتمعية في الخدمة الاجتماعية المدرسية.

هناك ثمة تحديات تعرقل عملية الخدمة الاجتماعية المدرسية منها العلمية والادارية والاجتماعية والثقافية وسنحاول التطرق على كل واحد منهما فيما يأتي:

من التحديات العلمية التي تعاني منها الخدمة الاجتماعية المدرسية هي عدم الاهتمام الكافي بمقررات الدراسة في أقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات في المجال المدرسي نظرياً وتدريب الطلاب في المؤسسات التعليمية على مهارات الممارسة المهنية على وفق أحدث اتجاهات الممارسة في الخدمة الاجتماعية، من جانب وعدم تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين لإكمال الدراسات العليا في مؤسسات التربية من جانب آخر، فضلاً عن ضرورة فتح الدورات العلمية والتنمية في مجال الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي للإخصائيين الاجتماعيين في المدارس.

ومن التحديات الادارية في المدارس قلة إدراك المسؤولين في وزارة التربية لأهمية الأخصائي الاجتماعي في المدرسة والخلط بين مهام الأخصائي الاجتماعي والمرشد التربوي وضعف التعاون بين الأخصائي الاجتماعي وإدارة المدرسة، فضلاً عن عامل المنافسة وعدم التعاون والانفتاح مع الاخصائي الاجتماعي بما يسهل عليه مهمته في إداء عمله، فقد تشعر الإدارة بأن عمل الاخصائي الاجتماعي هو تدخل في صلاحياتها، وهذا يجعل المدرسة بعدم الأخذ بتوصيات الاخصائي الاجتماعي بخصوص الطلبة بحجة التدخل في الشؤون الادارية، وقد يكون ذلك بخوف المدير على منصبه أو على سمعة المدرسة والمدرسين أو من توجيه العقوبة أو حرمانهم من المكافئات.

اما بالنسبة للتحديات المجتمعية فيكمن تلخيصها في عدم تعاون المؤسسات الحكومية مع الاخصائي الاجتماعي مثل (دائرة الصحة، دائرة الرعاية الاجتماعية....الخ)، وضعف تعامل منظمات المجتمع المدني في دعم جهود الاخصائي الاجتماعي داخل المدرسة، وكذلك ضعف دور وسائل الاعلام في التوعية لأهمية الاخصائي الاجتماعي في المدارس ودوره في حل مشكلات الطلبة وتنمية طاقاتهم لبناء إنسان واعٍ ناضج لقيادة المجتمع مستقبلا.

أما بالنسبة للتحديات الثقافية فهي سيطرة بعض العادات والتقاليد الخاطئة على حياة بعض من الطلبة وأسرهم بعدم التعامل مع الاخصائي الاجتماعي باعتبار ذلك نقصاً لشخصيتهم وإهانة لكرامتهم. فضلاً عن نقص الوعي الثقافي لأولياء أمور الطلبة وأساليب التربية الأسرية الخاطئة للطلاب وعدم تجاوب أولياء أمور الطلبة مع الاخصائي الاجتماعي وتنفيذ توجيهاته وعدم مشاركتهم في مجالس الاباء والمدرسين لشعورهم بعدم الجدوى من هذه المجالس لفائدة أبنائهم، ويعتبرونها روتيناً وهي محاولات لإبراز الاخصائي الاجتماعي لنفسه!! او يستغلون تلك التجمعات لكسب المال بحجة تعمير المدرسة والمتطلبات الدراسية. أو قد يكون ليس لديهم وقت كافي للتفرغ لمتابعة أمور أبنائهم للوقف على حقائق الأمور. والتصور الخاطئ عن المدرسة المأخوذ من أحاديث أبنائهم نتيجة للثقافة المحدودة عند بعض أولياء الأمور.

ومما سبق يتبين لنا أن أحد أهداف الرئيسة للمدرسة هو التنمية الثقافية والمجتمعية بجانب التنمية العلمية التي تتولاها المؤسسات المدرسية، فالمدرسة تسعى الى تحقيق التواصل والتجانس بين هذه المجالات الاجتماعية والثقافية في إطار المجتمع المدرسي بوصفها وحدة اجتماعية واحدى المؤسسات المهمة في البناء الاجتماعي، وتأخذ الوظيفة الاجتماعية والثقافية أهمية متزايدة وملحة كلما ازدادت حدة التناقضات الثقافية والاجتماعية بين الثقافات الفرعية القائمة في إطار المجتمع الواحد، كالتناقضات الاجتماعية والعرقية والجغرافية وهي التناقضات التي يمكن أن تشكل تحقيق وحدة المجتمع السياسية ومدى تواصله الثقافي وتفاعله الاجتماعي و الاقتصادي. ومن هنا يمكن للمدرسة أن تؤدي دوراً متميزاً في تعزيز لغة التواصل بين أفراد المجتمع جميعهم وتحقيق الوحدة الثقافية عبر تحقيق التجانس في الأفكار والمعتقدات والتقاليد والتصورات السائدة في المجتمع . وهذا من أهم مهام الاخصائي الاجتماعي وواجباته في مجال التعليمي.

7- تحديات التخطيط والتنفيذ في الخدمة الاجتماعية المدرسية

هناك تحديات تخطيطية وتنفيذية متعددة للممارسة المهنية التي تواجه الاخصائي الاجتماعي في عمله في المجال التعليمي على شكل الاتي:

تحديات تخطيطية تتمثل في:

- ضعف الامكانيات المادية المتاحة وقصورها، فقصور الامكانيات يؤثر بشدة في تخطيط البرامج وتنفيذها.
- يعتقد بعض مدراء المدارس وإداراتها بعدم فائدة وجود الاخصائي الاجتماعي بالمدرسة ووجوده يستغل لسد النقص في تدريس بعض المواد.
- جهل المدرسين بحقيقة دور الاخصائيين الاجتماعي شأنهم في ذلك شأن الادارات فهم يجهلون حقيقة الدور الذي يلعبه الاخصائي الاجتماعي في العملية التربوية.
- ضيق وقت الطالب حيث أن اليوم المدرسي الحالي لا يتيح للطالب غير فرصة وقت الراحة – مقيدة لا تتعدى (10-15) دقيقة غير كافية لممارسة النشاط فضلاً عن عمل المدرسة.

أما التحديات التنفيذية لعملية الخدمة الاجتماعية المدرسية فتتمثل في:

- عدم تخصيص غرفة خاصة بالأخصائي الاجتماعي في المدرسة.
- عدم تخصيص قاعات مناسبة للقيام بالمقابلات والإرشاد الجماعي.
- تكليف الأخصائي الاجتماعي بمهام إدارية داخل المدرسة ليست من اختصاصه.
- الصلاحيات المحدودة للأخصائي الاجتماعي قد تعيقه عن حل المشكلات.
- انعدام التدريب والممارسات الميدانية للأخصائي الاجتماعي قبل الانتساب للمؤسسة التربوية وبعده.
- الاجتماعات الدورية للإرشاد لا تأخذ بآراء الأخصائي الاجتماعي المهنية لغرض تطوير العملية الإرشادية.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات والمقترحات

أولاً/ النتائج :

في ضوء عرض البيانات وتحليلها يحاول الباحث الخروج بمجموعة من الاستنتاجات، والتي على أساسها تبنى المقترحات والحلول التي من شأنها أن تسهم بتطوير الخدمة الاجتماعية المدرسية في مؤسسات وزارة التربية لإقليم كوردستان العراق في مدينة أربيل، وتخطي العقبات التي تعرقل مسيرتها.

1. توصلت الدراسة إلى إنَّ دور الخدمة الاجتماعية في المدارس ليست دوراً أساسياً للعملية التربوية وإنما هي تؤدي دوراً تكميلياً لهذه العملية، وبحسب رأي الباحث فإنَّ وجود برامج ونشاطات الخدمة الاجتماعية المدرسية ضرورية لتكميل الأهداف التربوية المنشودة النابعة من سياساتها التربوية لخلق جيل ناشط وفعَّال لبنيان مجتمع قوي ومنتج ومثمر.
2. وجود حالات مستمرة في تأهيل بنايات المدرسة ووجود القاعات للقيام بالنشاطات الخاصة بالعمل الاجتماعي والارشاد الاجتماعي في المدارس، ويعتقد الباحث ان عدم وجود قاعات للنشاطات الخاصة بالعمل الاجتماعي والارشاد الاجتماعي في المدارس يؤثر سلباً في أداء الاخصائي الاجتماعي عمله المهني وبالنتيجة لم تحقق الاهداف التربوية والاجتماعية التي تعمل المدارس من أجلها للطلبة.
3. تبين من خلال هذه الدراسة أنَّ هناك الخلط بين مهام الأخصائي الاجتماعي والمرشد التربوي يحول دون أداء الأخصائي الاجتماعي لمهامه في المدرسة. ونستنتج من ذلك أن الخلط بين مهام الأخصائي الاجتماعي والمرشد التربوي يعيق عمله إذ إن لكل واحد واجباته التي يمكن القيام بها في المدرسة، على الرغم من أن عمل كل منهما يكمل عمل الآخر، وهي تخفيف حدة المشكلات الضاغطة الاجتماعية والنفسية على الطلبة التي تعيق تكيفهم مع بيئة المدرسة،لكن كل واحد من الاختصاصين له مجاله الخاص.
4. أنّ البرامج المقدمة للطلبة من الأخصائي الاجتماعي داخل المدرسة، هي كالآتي: (البرامج الاجتماعية) و(البرامج الثقافية) و(البرامج الترفيهية) و(البرامج الرياضية) و(البرامج الفنية).
5. هناك بعض من الأخصائيين الاجتماعيين لا يتواصلون مع البيئة الخارجية. ويعزون سبب عدم تواصلهم لعدم استجابة وقلة وعي أسر الطلبة والمجتمع المحلي بأهمية الخدمة الاجتماعية المدرسية وعمل الاخصائي الاجتماعي من جانب وقلة توفر الدعم المادي لتلك النشاطات من جانب الاخر بحسب إجابات أغلبية المبحوثين الذين ليس لديهم التواصل مع البيئة الخارجية. وان الجهات التي تتواصل معها الأخصائي الاجتماعي هي منظمات محلية متخصصة بالتربية والتعليم.
6. وجود علاقة مهنية بين الأخصائي الاجتماعي وإدارة المدرسة، على وفق إجابات المبحوثين التي تبين أن غالبية الباحثين الاجتماعيين كانت لديهم علاقة جيدة مع إدارة المدرسة وبعض منهم كان علاقتهم متوسطة مع إدارة المدرسة، لكن النسبة الضئيلة ممن هم علاقتهم غير جيدة مع إدارات المدارس.
7. فيما يتعلق بكفاية الأعداد العلمي والمهني للأخصائي الاجتماعي لممارسة عملهم في المدرسة، فتبين ومن خلال الدراسة بأنه مستوى غير كافٍ. إذ تبين بأن الأغلبية يشكون من إعدادهم المهني والعلمي، ونستنتج من ذلك أن لعملية إعداد الأخصائيين الاجتماعيين في الكليات والمعاهد المتخصصة دور في نجاح عمله أو فشله فكلما كان الإعداد والتدريب جيداً ومتقناً كلما كان أدائهم سليماً ومفيداً وخلاف ذلك سيعيق هذا الأداء. ونعتقد بأن أسباب عدم إعدادهم العلمي والمهني يعود إلى الفجوة بين ما تم دراسته وبين واقع الممارسة المهنية من جانب، وقلة تلقي تدريبات ميدانية في مؤسسات التربية في

المراحل الدراسة الأكاديمية، فضلاً عن قلة الساعات المخصصة لتدريس مادة الخدمة الاجتماعية في مجال المدرسي من جانب، وبسبب قلة الجانب التطبيقي والعملي في دراسة الخدمة الاجتماعية واقتصاره على النظري فقط من جانب آخر.

ثانياً: التوصيات:

1- التأكيد على أهمية اعتماد استراتيجية تنموية مرنة خاصة بالخدمة الاجتماعية المدرسية ومجالاتها في إقليم كوردستان، يتم من خلالها العمل على تفعيل دور الخدمة الاجتماعية المدرسية.
2- التأكيد على أهمية التكامل في الأدوار التنموية بين الاسرة والمدرسة بتعزيز آفاق التعاون بين الأسرة والأخصائي الاجتماعي بالمدرسة، وذلك بعقد الاجتماعات والتواصل الدوري مع تلك الأسر لفهم طبيعة الواقع الفعلي للطلبة والتلاميذ، وتذليل العقبات التي تعرقل تكييفهم.
3- تحديث وتدعيم دليل الممارسة المهنية لعمل ونشاط الأخصائي الاجتماعي في المدارس وتوحيده في دوائر وقطاعات ومديريات التربية والتعليم بهدف تنسيق الجهود وتوحيدها.
4- الاهتمام بالدعم المادي والمالي وتضمين التخصيصات المالية فقرات صرف مبوبة تسهم في توفير المستلزمات المادية التي يحتاجها الأخصائي الاجتماعي لتطبيق وممارسة عمله المهني وتنفيذ برامجه الهادفة.

ثالثاً: المقترحات:

1- العمل على تهيئة وتوفير قاعدة بيانات أساسية، يمكن أنْ تسهم في رفد الباحثين والمختصين بمعلومات دقيقة عن واقع الخدمة الاجتماعية المدرسية والقوى البشرية في هذا المجال والصعوبات والتحديات التي تعترض سبيلها في إقليم كوردستان العراق.
2- تفعيل مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية في وزارتي التربية والعمل والشؤون الاجتماعية لاستقبال ومعالجة المشكلات والحالات التي لم يتم علاجها في المدارس.
3- العمل بمبدأ المحاكاة والمضاهاة للإفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية مع مراعاة خصوصية مجتمع إقليم كوردستان.
4- إجراء المزيد من الدِّراسَات التي تهدف إلى التعرُّف على تحديات الخدمة الاجتماعية المدرسية وتطبيقاتها وتشخيص مواطن الضعف والثغرات فيها، مع وربطها بمتغيِّرات أخرى غير متغيِّرات الدِّراسَة الحاليَّة.

المصادر والمراجع:

1- د. احمد سليم الحُمصي ود. سعدي عبداللطيف قناوي، الرافد - معجم الناشئة اللغوي، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2015.
2- عبد الرحمن احمد المعيني، التخلف والتنمية، محاضرات أعدت لأغراض التدريس في المعهد القومي للتخطيط، الكويت، 1982.
3- عمر محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975.
4- د. حميد كردي الفلاحي، ود. محمد حربي حسن، إدارة المؤســـســـــات الاجتماعية, ط1، مطبعة جامعة الموصل، 1993.
5- د. إحسان محمد الحسن، وآخرون، مبادئ الفلسفة وعلم الاجتماع، ط9، مطبعة الديواني، بغداد، 2005.
6- أبو الفضل جمال الدين ابن منظور : لسان العرب ,ج2، 2018.
7- عبد الجبار عريم: فن الخدمات الاجتماعية , مطبعة المعارف، بغداد ، بدون ط , 1968.

8- أبو الحسن عبدالموجود إبراهيم، المتغيرات الاجتماعية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، دار الوفاء للنشر والتوزيع-الاسكندرية، 2011.
9- د. محمد سيد فهمي، التشريعات الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007.
10- محمد نور فرحات، مصدر نفسه الفكر القانوني والواقع الاجتماعي، دار الثقافة للطبع والنشر، القاهرة، 1990.
11- محاضرات د. رسول مطلق محمد، الخدمة الاجتماعية وحقوق الانسان. ايضاً راجع حول ذلك: د. محمد صبري، حقوق الانسان من منظور الخدمة الاجتماعية، دار كواكب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
12- د. عادل محمود رفاعي، واقع الاداء المهني للإخصائي الاجتماعي المدرسي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد(181، الجزء الثالث) لسنة 2019.
13- د. محمد عبدالفتاح محمد، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية المدرسية بالمجال المدرسي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية
14- د. مدحت أبو نصر، الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
15- د. سلوى عثمان الصديقي، منهاج الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي ورعاية الشباب، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2018.
16- M. Cherkaoui, SociologiedeI'education, P.U.F Paris, 1970.
17- BoudonRymonde, L'inegatite des chances, Armond Colin, Pparis,1974.
18- أحمد بشير، علاقة الخدمة الاجتماعية بالعلوم الاخرى، موقع بوابتي، متاح على الرابط الالكتروني:
http//www.myportail.com/actualites-news-web2-0.php
19- الموقع الالكتروني الآتي: http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php.تاريخ زيارة الموقع 2020/3/5.